الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.51

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
15 January 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقرّرين والممثلين الخاصّين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-20421 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/C.3/70/L.45، و A/C.3/70/L.47، وA/C.3/70/L.67)

مشروع القرار *A/C.3/70/L.45*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

١ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - السيد غرانت (كندا): قال إن رئيس جمهورية إيران الإسلامية قطع تعهدات مراراً وتكراراً بالقضاء على التمييز ضد المرأة وضد الأفراد المنتمين إلى أقليات عرقية وبفسح مجال أكبر لحرية التعبير والرأي. ولئن كانت هذه خطوات في الاتجاه الصحيح، فإنه لم تُتَّخَذ بعْد تدابير عملية لتحقيق هذه الغايات. وفي غضون السنوات الخمس التي انقضت منذ أن أنجزت جمهورية إيران الإسلامية الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، لم تنفذ جزئياً أو كلياً سوى ٢٨ في المائة من التوصيات المقبولة.

٣ - وأردف قائلاً إن بالنظر إلى الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية وعدم وجود تعاون حقيقي مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، أصبح من الملح أن تعرب الجمعية العامة عن قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في البلد. ويمكِّن مشروع القرار الحالي المجتمع الدولي من إدخال تحسينات كبيرة على الحالة ويقدم مساعدة ضرورية للغاية للمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يعتبرونه أداة أساسية من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في البلد. ومشروع القرار متوازن وقائم على الحقائق، حيث يرحب بالمجالات التي شهدت تحسينات ويستنكر المجالات التي ظلت تشهد انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان. وهو استشرافي أيضاً، حيث يدعو حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى تنفيذ تغييرات مجدية لتحسين حالة حقوق الإنسان، بسبل من بينها إزالة الشروط التمييزية المتعلقة بتحديد من يترشحون للانتخابات والقيود المفروضة على حرية التعبير أثناء الانتخابات.

٤ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن ألبانيا وبالاو وفانواتو ونيوزيلندا انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

٥ - السيدة فرايلا (اليونان): قالت إن وفدها يرغب في سحب اسمه من قائمة مقدمي مشروع القرار.

٦ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مشروع القرار يشكل انتكاسة كبيرة لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويمثل تشويهاً انتقائياً ومسيساً للحقائق. ففي الوقت الذي رحب فيه المجتمع الدولي بأسره بإبرام الصفقة النووية، التي نتجت عن السياسة التي ينتهجها بلده بالتعامل البناء مع العالم، دأبت كندا تمارس سياستها العدائية غير المعقولة ضد جمهورية إيران الإسلامية من خلال تخمينات لا أساس لها من الصحة في مشروع قرار يضلل المجتمع الدولي بشأن الحالة الحقيقية لحقوق الإنسان في المنطقة.

٧ - وأشار إلى إن العالم يواجه تهديدات خطيرة لأبسط حقوق الإنسان من قِبَل المتطرفين الذين يمارسون العنف. ومن المقلق للغاية وما يحمل دلالة عميقة أن كثرة من المجندين الجدد في الجماعات الإرهابية ولدوا ونشأوا في بلدان اشتركت في تقديم مشروع القرار، بما يُظهِر بأغرب طريقة مدى إحباطهم من التهميش واتجاهات كراهية الأجانب المتزايدة في هذه البلدان. وبدلاً من بذل محاولات مضللة

مشحونة سياسياً لتوسيع هذه الفجوة، وهو النهج الذي دأبت حكومة كندا السابقة تتبعه، يجب أن يتكتل الجميع في مكافحة خطر التطرف والعنف العالمي. وينبغي للحكومة الجديدة في كندا، استناداً إلى ما قطعته من تعهدات أثناء حملتها الانتخابية، أن تكف عن السياسة التي عفا عليها الزمن بتسييس حقوق الإنسان وأن تشترك في الحوار بدلاً من المواجهة.

٨ - وقال إن حكومة بلده نفذت تدابير موضوعية منذ توليها الحكم. وهي تواظب على الوفاء بالتزاماتها بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتعكف على الترويج لميثاق لحقوق المواطنين من خلال الهيئة التشريعية، كما أعلنت استعدادها للانخراط في حوار صادق بشأن حقوق الإنسان مع البلدان المهتمة بالموضوع. وقد عرضت بنجاح تقريرها الوطني عن تنفيذ التوصيات التي قبلت أثناء الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، وذلك في الدورة العشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد قبل بلده غالبية هذه التوصيات، كما أنه بدأ في تنفيذ التوصيات التي قبلها في الدورة الثانية. وحكومته على استعداد للمشاركة في حوار جاد بنّاء يركز على النتائج بشأن حقوق الإنسان، استناداً إلى حسن النية والاحترام المتبادل. أما مشروع القرار فهو ببساطة لا يخدم ذلك الغرض.

٩ - الرئيس: قال إن طلباً قُدِّم لإجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

البيانات المدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

١٠ - السيد قاسم أغا (الجمهورية العربية السورية): قال إن اعتماد مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية سيقوض مصداقية الاختصاصات السياسية والقانونية في مجال العلاقات الدولية، ولا سيما بالنظر إلى أن هناك توافقاً دولياً في الآراء بالفعل بشأن وجود آلية للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان، ألا وهي الاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان. ومن حيث الموقف المبدئي، يرفض وفده تماماً الاستخدام الانتقائي لمسائل حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى بذريعة الاعتبارات الإنسانية أو القانونية. فهذا نهج مخالف لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تكرس مبدأ المساواة والسيادة لجميع الدول الأعضاء. ولذلك ستصوت سورية ضد مشروع القرار.

١١ - السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده ثابت على التمسك بالموقف المبدئي الرافض لجميع القرارات المتعلقة ببلدان محددة المتخذة ببواعث سياسية والمثيرة للصدام والانقسام. ويجب أن تُحترم حرية الدول في تطبيق وتطوير النظم الاقتصادية والسياسية التي تختارها بنفسها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويعارض وفد بلده جميع الإجراءات ذات الدوافع السياسية التي تنتهك سيادة وسلامة البلدان المعنية. ولا يؤدي التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة بذريعة حقوق الإنسان إلا إلى زيادة الصدام، ويجب تبعاً لذلك أن يُرفض بكل الوسائل. ولهذا السبب، سيصوت وفده ضد مشروع القرار.

١٢ - السيدة سميلا (نيجيريا): قالت إن القرارات المتعلقة ببلدان محددة يمكن اللجوء إليها في حالات الطوارئ أو الحالات الاستثنائية للانتهاكات الخطيرة والمنهجية والمستمرة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تُنَاقَش هذه القرارات في ما يتعلق بمسائل العنف الجنسي، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والإقصاء المنهجي لشرائح من المجتمعات من المشاركة في الحوكمة والتمتع الكامل بحقوق متساوية في بلدانهم، والحرمان من الحصول على الموارد والمنافع الاقتصادية،

والتمييز العنصري أو الإثني، والحالات المؤكدة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة. ويؤكد وفدها أهمية المكلفين بولايات مواضيعية، الذين ينبغي أن تسترشد أنشطتهم بمدونة قواعد السلوك التي اعتُمِدَت في مجلس حقوق الإنسان. ومازال الاستعراض الدوري الشامل يمثل الآلية المحترمة المقبولة لدى الحكومات للتعامل بشكل بنّاء مع مجلس حقوق الإنسان، ولإثبات مصداقية إنجازاتها في مجال حقوق الإنسان لبقية العالم.

١٣ - وأردفت تقول إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية أبدت تصميماً ملحوظاً في معالجة المسائل التي يوجه انتباهها إليها. ويحث وفد بلدها الحكومة على مواصلة تعاونها المحمود مع الأمم المتحدة، لا سيما مجلس حقوق الإنسان، من أجل معالجة قضايا محددة من قضايا حقوق الإنسان. فإن الضمانات المتلقاة من وفد جمهورية إيران الإسلامية جعلت وفدها يأمل في أن يجري التعامل مع أي حالات معلقة متصلة بحقوق الأقليات الإثنية والمرأة معاملة عادلة على وجه السرعة.

١٤ - السيد موريخون بازمينيو (إكوادور): قال إن بلده يؤيد تماماً العمل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة المخولة سلطة النظر في حالات حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال استعراضه الدوري الشامل الذي يشكل الآلية الملائمة لإحراز التقدم في أنحاء العالم، مع احترام مبادئ العالمية والحياد والموضوعية والمساواة في المعاملة وعدم الانتقائية. أما القرارات المخصصة لبلدان محددة فلا تفعل شيئاً لتحسين حالات حقوق الإنسان في البلدان المعنية وتضر بالعلاقات بين الدول وبالحوار البناء والتعاون الدولي. ولذلك يحث وفده جميع الدول الأعضاء على وضع حد لهذه الممارسات، وهي الممارسات نفسها التي أدت إلى حل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وترفض حكومته المضايقات المستمرة لبعض البلدان النامية لأسباب سياسية، وبالتالي، فإنها ستصوت ضد مشروع القرار.

١٥ - السيدة غارسيا غوتييريز (كوستاريكا): قالت إن وفدها صوت بالتأييد لقرارات متعلقة ببلدان محددة قلقاً منه على حالات حقوق الإنسان في هذه البلدان. وفي هذا الصدد ترى كوستاريكا أن جميع المسائل التي يتعين أن تنظر فيها الدول يجب أن تقيَّم وفقاً لجدارتها الموضوعية، بما يشمل الخطوات التي تتخذها البلدان لتحسين حالات حقوق الإنسان فيها. غير أن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المختصة في هذا المجال، وهو محفل أنسب من اللجنة لبحث الحالات الخطيرة التي تتطلب النظر في حالة كل بلد على حدة. ويعد تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للمجلس الوسيلة الوحيدة لتدعيم دور هذا الكيان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم. غير أن هذا يجب ألا يصرف اهتمام اللجنة عن معالجة الحالات الحرجة للغاية بالنظر في حالة كل بلد بعينه عند الاقتضاء. ويجب أن يظل الحوار البنّاء والتعاون هادياً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بفعالية. ودعت جميع الدول إلى الالتزام بهذه الجهود.

١٦ - السيدة مورينو غيرا (كوبا): قالت إن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار، وهو يتمسك بموقف مبدئي ضد القرارات المتعلقة ببلدان محددة، التي تستند إلى نهج عقابي صدامي إزاء مسألة حقوق الإنسان. فإن تعيين المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وإدراج هذه المسألة بشكل مستمر في جدول الأعمال، مسألة ذات دوافع سياسية ولا تنبع من انشغال أو اهتمام حقيقيين بالتعاون مع ذلك البلد. ويعترض وفد بلدها على التلاعب بحقوق الإنسان لدفع برنامج سياسي وللنيل من مصداقية الحكومات ومحاولة تبرير الاستراتيجيات الرامية إلى زعزعة استقرار بعض هذه الحكومات. وأي ولاية تُفرَض

على أساس التسييس والمعايير المزدوجة مصيرها الفشل. ودعت الدول إلى تعزيز حوار بناء يسوده الاحترام مع جمهورية إيران الإسلامية استناداً إلى التعاون وتبادل الممارسات الجيدة، الذي هو السبيل الوحيد للتصدي بنجاح للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان.

١٧ - السيدة بلسكايا (بيلاروس): قالت إن بلدها سيصوت ضد مشروع القرار، الذي يشكل مثالاً واضحاً للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ولممارسة الضغط السياسي على حكومة هذا البلد. فإن مشروع القرار يتجاهل الحالة الحقيقية لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وهو لا يأخذ في الاعتبار المعلومات التي قدمتها الحكومة إلى هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما يتضمن تقييمات متحيزة للحالة في البلد، في ما يتعلق بأمور من بينها الاستعراض الدوري الشامل. وتقوض القرارات المتعلقة ببلدان محددة آلية الاستعراض الدوري الشامل وتشكك في نتائجها. وهي مازالت أيضاً تتسبب في تصعيد الصدام في مناقشة الحالات القانونية في مجلس حقوق الإنسان وفي هيئاته الرئيسية.

١٨ - السيدة سابجا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار. فإن القرارات المتعلقة ببلدان معينة تقوض سيادة الدول، وتعرقل التعاون، وتوهن آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تتضمن مبادئ اللاانتقائية، والعالمية، والحياد، والموضوعية، واحترام السيادة الوطنية. وستبقى حكومتها ثابتة في معارضتها للقرارات المسيّسة المتعلقة ببلدان معينة التي تستهدف بلدان الجنوب بصورة انتقائية.

١٩ - أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/70/L.45.

المؤيدون:

الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر مارشال، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، وغابون، وغرينادا، وغواتيمالا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة -

المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركمانستان، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والسودان، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وفترويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، ولبنان، ومصر، وميانمار، ونيكاراغوا، والهند.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبحرين، والبرازيل، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتونس، وتونغا، وجامايكا، وجزر سليمان، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، وسورينام، وسيراليون، وغانا، وغيانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، والفلبين، وفيجي، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وناورو، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، واليمن.

٢٠ – اعتُمِد مشروع القرار A/C.3/70/L.45 بأغلبية ٧٦ صوتاً مقابل ٣٥ صوتاً، وامتناع ٦٨ عضواً عن التصويت.

٢١ – السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إن وفده امتنع عن التصويت. فرغم أنه يدرك الجهود التي بذلتها كندا لتبسيط النص، فإن مشروع القرار مازال لا يجسد بشكل ملائم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية إيران الإسلامية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. غير أن معدل عمليات الإعدام التي أفيد باستمرار حدوثها هناك يشكل مدعاة للقلق البالغ، ولا سيما تطبيق عقوبة الإعدام على جرائم لا يمكن أن تصنَّف كأخطر الجرائم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي النظر في وقف العمل بعقوبة الإعدام بهدف إلغائها.

٢٢ – وأضاف قائلاً إن البرازيل مازالت يساورها القلق بنفس القدر إزاء حالة حقوق الإنسان للمرأة وإزاء انتهاكات الحقوق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ويجب أن تُحتَرَم حقوق الإنسان للأقليات، خصوصاً الأقليات الدينية، بما في ذلك تلك التي لا تعترف بها الحكومة رسمياً، مثل البهائيين.

٢٣ – وأردف بقوله إن ما أبدته الحكومة الإيرانية مؤخراً من استعداد للعمل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان جدير باعتراف وتشجيع المجتمع الدولي، ويجب تعزيز هذا العمل. وينبغي الترحيب بقبولها غالبية التوصيات التي أُصدِرَت أثناء الاستعراض الدوري الشامل، بما يشمل الدعوات الموجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء لزيارة البلد.

٢٤ – وأشار إلى أن الجهود الدولية المبذولة لإشراك جمهورية إيران الإسلامية ودعم حقوق الإنسان في البلد ستستفيد بشكل أفضل باستخدام نبرة أكثر إيجابية تسعى إلى الانفصال عن طريق الصدام العقيم. وبعد الانفراج الدبلوماسي التاريخي في عام ٢٠١٥، أصبح لدى المجتمع الدولي أساس سليم لتجديد استثماراته في المساعي

الدبلوماسية والحوار. وفي هذا الصدد، أنشأ بلده آلية ثنائية لمناقشة قضايا حقوق الإنسان بين جمهورية إيران الإسلامية والبرازيل.

٢٥ - السيد سايتو (اليابان): قال إن وفده صوَّت لصالح مشروع القرار. وترحب اليابان بالسياسة العامة لرئيس جمهورية إيران الإسلامية في معالجة حالة حقوق الإنسان في البلد على سبيل الأولوية، وتعترف بالعمل التعاوني من الجانب الإيراني في الحوارات الثنائية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تجري دورياً بين اليابان وإيران. ومع تواصل جهود الحكومة الإيرانية لإقامة علاقة محسَّنة مع المجتمع الدولي، تنتظر حكومته أن ترى جهود بناء الثقة المتبادلة المذكورة تُتَرجَم إلى تقدم ملموس في التدابير والالتزامات المقررة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ولهذه الأسباب أيدت اليابان مشروع القرار، إلا أنها لم تنضم إلى مقدمي مشروع القرار. وهي ستواصل المشاركة بشكل إيجابي في الحوار والتعاون مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية.

٢٦ - السيد كولوما غريمبرغ (شيلي): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتعاون مع منظومة حقوق الإنسان المتعددة الأطراف عنصران رئيسيان في السياسة الخارجية لبلده. وفي حالة إيران، تقدِّر حكومته موافقة السلطات الإيرانية على الاجتماع بالمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في جنيف للمرة الأولى، وتأمل أن يُدعَى المقرر الخاص لزيارة البلد قريباً. ومن المشجع أن يشار إلى الجهود التي يبذلها الرئيس حسن روحاني لتحسين الحالة في بلده، وإلى الاتفاق الهام المتعلق ببرنامج إيران النووي.

٢٧ - واستطرد قائلاً إن حكومته تعارض استخدام عقوبة الإعدام وتؤيد تطبيق وقف طوعي عالمي لعقوبة الإعدام. ولهذا السبب، تعرب عن قلقها إزاء تفشي استخدام هذه العقوبة بصورة متكررة في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لإفادات المقرر الخاص، أُعدِم ما لا يقل عن ٥٢٠ شخصاً في إيران في النصف الأول من عام ٢٠١٥، ولم يتضح إن كانوا قد حظوا بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والحيادية قبل إعدامهم؛ فهذا حكم لا رجعة فيه بعد أن يُطبق.

٢٨ - واسترسل قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية ينبغي أن تزيد التعاون مع آليات حقوق الإنسان وأن تنظر بعناية في التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وستواصل شيلي تحليل الحالة في إيران بمنتهى الحياد من أجل إعادة تقييم موقفها في المستقبل.

٢٩ - السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفده يود أن يكرر تأكيد موقفه المبدئي بشأن القرارات الخاصة ببلدان محددة والمقررين الخاصين. فجمهورية فنزويلا البوليفارية ترفض الطابع الانتقائي المدفوع بدوافع سياسية لهذه الآليات، التي تنتهك بشكل صارخ مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، وتعد مثالاً واضحاً لاستخدام المعايير المزدوجة. ويعد التعاون والحوار أكثر المبادئ الأساسية اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال. ولهذا السبب، يؤيد وفده النداءات المستمرة التي توجهها حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذه المسألة. وتحث فنزويلا المجتمع الدولي مرة أخرى على مواصلة التقدم الذي أحرزه مجلس حقوق الإنسان، وإلى إيلاء الأولوية لعملية الاستعراض الدوري الشامل، والأخذ بنهج تعاوني بشأن مسألة حقوق الإنسان. ودعا إلى وضع حد للاعتماد الانتقائي لقرارات خاصة ببلدان محددة، الأمر الذي يُضعِف آليات حقوق الإنسان.

٣٠ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إن الصين تتمسك بموقف ثابت مفاده أن أي خلافات في مجال حقوق

الإنسان ينبغي أن تعالج من خلال التعاون والحوار البناءين على قدم المساواة وعلى أساس الاحترام المتبادل. وتعارض الصين تسييس واستغلال مسألة حقوق الإنسان للضغط على بلدان أخرى وهي ضد قرارات حقوق الإنسان الخاصة ببلدان محددة. ولذلك صوَّت وفده ضد مشروع القرار. ويقع على عاتق المجتمع الدولي أن يزود الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمساعة عملية بناءة بدلاً من الانفراد بالرأي في توجيه الاتهامات وبذل الضغوط من خلال القرارات المتعلقة ببلدان محددة.

٣١ - السيدة موزولينا (الاتحاد الروسي): قالت إن وفدها صوَّت ضد مشروع القرار، ويعرب عن دهشته إزاء صلابة الرأي التي حدت بمؤلفيه أن يعرضوه على اللجنة الثالثة للنظر فيه كل عام. ويعارض الاتحاد الروسي الممارسة المتحيزة والمسيسة بتقديم مشاريع قرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في فرادى البلدان. وينبغي ألا تقدم أي مشاريع قرارات من هذا القبيل إلى اللجنة مستقبلاً، وينبغي أن يُنظَر في حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان حصرياً من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

٣٢ - السيدة ديل أغيلا كاستيّو (غواتيمالا): قالت إن وفدها صوَّت لصالح مشروع القرار. وتدين غواتيمالا انتهاكات حقوق الإنسان في إيران وتتفق مع الشواغل المعرب عنها في آخر تقرير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/70/411) غير أن ما يؤسف له أن مشروع القرار، رغم تقدُّم عدة وفود باقتراح عملي، تجاهل الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن برنامج إيران النووي. ولئن لم يتضمن هذا الاتفاق إشارات محددة إلى حقوق الإنسان، فإن رفع الجزاءات الذي نص عليه سيؤثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإيرانيين. وينبغي أن تكون القرارات الخاصة ببلدان محددة موضوعية وأن تتجنب التحيز، وأن تبدي توازناً بين الاهتمام بحالة حقوق الإنسان في البلد وبين الاعتراف بالجهود التي تبذلها الحكومة المعنية. ولذلك تعترف غواتيمالا بتأثير هذا الاتفاق الهام. ومع ذلك، يجب أن تثبت حكومة جمهورية إيران الإسلامية للمجتمع الدولي بطرق عملية وملموسة استعدادها لمواصلة التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، ولا سيما بأن تأذن بزيارات المكلفين بموجب الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان، بمن فيهم المقرر الخاص.

٣٣ - السيد كياو تين (ميانمار): قال إن وفده صوت ضد مشروع القرار، تمشياً مع الموقف المبدئي لميانمار المعارض للقرارات المتعلقة ببلدان محددة. فهذه القرارات تقوض أحد مقاصد الأمم المتحدة وهو إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير. وعلاوة على ذلك، فإنها كثيراً ما تتدخل في مسائل تقع أساساً في نطاق الولاية القضائية الداخلية لدول ذات سيادة، وهي تتعارض مع مبادئ الموضوعية والحياد وعدم التسييس. ويعد الاستعراض الدوري الشامل أقل العمليات إثارة للجدل وأكثرها موثوقية لدراسة وتحسين جميع حالات حقوق الإنسان في العالم. وقد حان الوقت لوضع حد للقرارات الخاصة ببلدان محددة في اللجنة الثالثة وفي مجلس حقوق الإنسان.

٣٤ - السيد ريوس سانشيز (المكسيك): قال إن تقريري المقرر الخاص والأمين العام أشارا إلى استمرار وجود تحديات خطيرة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما تطبيق عقوبة الإعدام التي يعارضها بلده تماماً. ومع ذلك، حدثت تطورات هامة على مدار العام الماضي هيأت فرصاً جديدة لتعزيز عمل الحكومة الإيرانية مع المجتمع

الدولي، والتركيز على الشواغل المشروعة المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي شواغل تهم المكسيك أيضاً.

٣٥ - وأكد ضرورة إيلاء الأولوية، بعيداً عن أي نهج عقابي، للتعاون والمساعدة التقنية وبناء القدرات، مما يؤتي بأثر أكبر ويهيئ فرصاً أفضل لتعزيز التعاون الفعال بين الحكومة الإيرانية والأمم المتحدة. وأخذاً لذلك في الاعتبار، امتنعت المكسيك عن التصويت على مشروع القرار. غير أن هذا لا يعني أن المكسيك لا يساورها القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٣٦ - وقال إن المكسيك تشير إلى الالتزام الذي تعهدت به السلطات الإيرانية بأن تكون أكثر انفتاحاً مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. وفي المدى القصير، يجب أن تُتخَذ خطوات ملموسة من أجل تعزيز تعاون إيران مع مختلف الآليات المتخصصة.

٣٧ - السيد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا): قال إن وفده يعترف بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الإيرانية منذ اتخاذ قرار العام الماضي، ويلاحظ بوجه خاص مشاركتها الفعالة في الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وجهودها في تحديد الخدمات المقدمة لضحايا العنف المترلي وتغليظ العقوبات على مرتكبي العنف ضد المرأة. ويلاحظ الوفد باهتمام أيضاً التغييرات المقترحة على التشريعات والإدارة، بما في ذلك وضع قانون جديد للإجراءات الجنائية. غير أنه يلزم تحقيق المزيد من التقدم للوفاء بتطلعات المجتمع الدولي.

٣٨ - السيدة فرايلا (اليونان): قالت إن وفدها رغم أنه لا يتفق تماماً مع جميع العناصر الواردة في مشروع القرار، فقد أيد الموقف العام للاتحاد الأوروبي، وبناءً عليه صوَّت لصالح مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/70/L.47: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

٣٩ - الرئيس: وجه الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الواردة في الوثيقة A/C.3/70/L.67.

٤٠ - السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): عرض مشروع القرار باسم مقدميه، فقال إن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، مستمرة في التدهور. فقد قُتِل أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ سوري في النزاع، وغادر البلد أكثر من ٤ ملايين لاجئ، وتشرد ما يزيد عن ٧,٥ ملايين شخص. ويحتاج ما يقرب من ٥ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. ودأبت السلطات السورية على ارتكاب الفظائع باستخدام أساليب مختلفة، من بينها البراميل المتفجرة والأسلحة الثقيلة والأسلحة الكيميائية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وترقى كثرة من هذه الفظائع إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يتوافد مقاتلون أجانب للانضمام إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من المنظمات الإرهابية، وتحالفت ميليشيات وجماعات أخرى مع النظام الحاكم. وقد ارتكبت جميع أطراف النزاع أبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان. وبدلاً من زيادة القوات أو القنابل، تحتاج سورية إلى قادة مقتدرين قادرين على تعزيز المصالحة بين صفوف شعبها وعلى توفير الأمن والمأوى والرعاية الصحية والغذاء للجميع.

٤١ - وأضاف قائلاً إن مشروع القرار، الذي يتناول حالة غير مسبوقة لحقوق الإنسان، يشمل دعوات لإخضاع جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة عن جرائمهم، وللشروع في عملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى انتقال سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

٤٢ - ومضى بقوله إن مشروع القرار في الواقع يخص حالة محددة أكثر من كونه يخص بلداً محدداً كما تزعم بعض الوفود. فهو يدين صراحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، إلا أنه يستند إلى تقارير الأمم المتحدة، بما في ذلك آخر تقرير أصدرته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والتي خلصت إلى أن النظام السوري مسؤول عن غالبية أعمال العنف والقتل والتشريد.

٤٣ - وأردف يقول إن مشروع القرار أيضاً يؤكد من جديد احترام المجتمع الدولي لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إعمال حقوق الإنسان في سورية ومعالجة الجوانب الإنسانية للأزمة، التي ستستمر إلى أن يتوصل أطراف النزاع إلى حل سياسي وفقاً لبيان جنيف.

٤٤ - وقال إن النظام السوري، بدلاً من معالجة جوهر المسائل الواردة في مشروع القرار، سيسعى إلى تركيز المناقشات على قضايا ثانوية تخص مقدمي مشروع القرار. ووفد المملكة العربية السعودية مستعد لدحض جميع المزاعم الباطلة التي يطرحها ممثل سورية ضده أو ضد أي من مقدمي مشروع القرار الآخرين. وعلى أية حال، ستبوء بالفشل أية محاولة لصرف الانتباه عن مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، خاصة وأن التسجيلات التلفزيونية والصور الفوتوغرافية للأطفال السوريين القتلى على شواطئ البحر المتوسط مازالت حية في أذهان الجميع. وتحث المملكة العربية السعودية الوفود على الإنصات لضمائرهم والوقوف إلى جانب الشعب السوري بالتصويت لصالح مشروع القرار.

٤٥ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن أوكرانيا وآيسلندا وبوتسوانا والجبل الأسود وعمان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٦ - السيدة فرايلا (اليونان): قالت إن وفدها يرغب في سحب اسمه من قائمة مقدمي مشروع القرار.

٤٧ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جمهورية إيران الإسلامية وكوبا، واللذين أكدا فيهما موقفهما المبدئي برفض القرارات الخاصة ببلدان محددة.

٤٨ - وقال إن وفده يأسف بشدة للمحاولات الذي تبذلها وفود معينة، من بينها وفود بعض الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، لاستخدام اللجنة في دفع برامجها السياسية التدخلية الضيقة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. ويتسبب سلوكها، بتقويضه مجلس حقوق الإنسان، في إعاقة اللجنة عن الاضطلاع بولايتها بتحقيق أهداف اجتماعية وإنسانية، خصوصاً في مجال حقوق الإنسان.

٤٩ - وأشار إلى أن الحكومة السورية تكرر تأكيد التزامها المبدئي بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السوريين، وهي تعتقد أن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان هو أنسب آلية لمعالجة مسائل حقوق الإنسان.

٥٠ - واستطرد يقول إن مشروع القرار المقدم من المملكة العربية السعودية وحلفائها متناقض، بالنظر إلى سجل حقوق الإنسان المروع لهذا البلد، ليس ضد العمال الأجانب في البلد فحسب، ولكن أيضاً ضد مواطنيه. وكان من الأنسب أن تنظر اللجنة في سجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة العربية السعودية هي الراعي والمؤيد والممول الرئيسي للجماعات

الإرهابية المسلحة في سورية، وتتسبب في تفاقم الأزمة المستمرة في البلد، وتعمل بنشاط لمنع أي تسوية سياسية سلمية للنزاع يتوصل إليها السوريون أنفسهم، وفقاً لبيان جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد قامت المملكة العربية السعودية أو مواطنوها بارتكاب أعمال إرهابية في جميع أنحاء العالم أو بدعم ارتكابها، في أنحاء من بينها أفغانستان والعراق واليمن وفرنسا والولايات المتحدة، في بيان جلي لمدى خطورة أن يُعهَد إلى أيادٍ جاهلة بثروة مفرطة. فإن نظام آل سعود الحاكم الذي استولى على السلطة في شبه الجزيرة العربية غير جدير بالثقة ولا يحترم قدسية الإسلام. ولن تُقبَل المملكة العربية السعودية أبداً كبلد متحضر إلى أن تلتزم بحقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها، بدلاً من جلدهم وقطع رقابهم في ساحاتها العامة واضطهادهم لمعتقداتهم وسجنهم لمجرد كتابة قصيدة تنتقد الحكومة.

٥١ - وأكد أن في الوقت الذي تجاهد فيه الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب نيابة عن العالم بأسره، تتلقى جماعات إرهابية عديدة، من بينها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم جبهة النصرة، دعماً من المملكة العربية السعودية وحلفائها حتى تواصل ارتكاب الفظائع في سورية. وعلاوة على ذلك، وفقاً لما جاء في مقال نشر مؤخراً في صحيفة فرنسية، تشكل التبرعات المقدمة من دول الخليج العربي نسبة ١٠ في المائة تقريباً من المبلغ الذي تلقاه تنظيم داعش في عام ٢٠١٥ وقدره ٣ بلايين يورو تقريباً. ومازالت أيضاً حكومات تركيا وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية تيسر حركة الأسلحة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أراض سورية بهدف الإطاحة بالحكومة السورية الشرعية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الدول متواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية وتؤيده ضمناً، والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، على حد قول رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، بَلَدَان دأبا يتكلمان بصوت واحد.

٥٢ - واسترسل قائلاً إن الأسرة التكفيرية الحاكمة في المملكة العربية السعودية ليست في وضع يؤهلها أن تحاضر سورية أو أي بلد آخر عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، خصوصاً وأنها مازالت تحرم شعبها من حقه في المشاركة في سلطة البلد التشريعية وبرلمانه وتحظر على النساء ركوب الدراجات أو السفر دون مرافقة محرم ذكر. ويتعذر تصوُّر المملكة العربية السعودية وهي تنفذ أحكام مشروع القرار المتعلق بحقوق الإنسان داخل حدودها. ويعد اشتراك قطر والمملكة العربية السعودية في تقديم مشروع القرار مثير للتهكم بصفة خاصة، بالنظر إلى أن هذين البلدين رفضا بإصرار الامتثال لقرار اللجنة السنوي المتعلق بالجهود العالمية الرامية إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. فكيف يمكن للجنة أن تعتمد هذه القرارات النبيلة، وتعتمد في الوقت نفسه قراراً ضد الرجال والنساء والأطفال السوريين يتضمن أحكاماً عبارة عن تجسيد للكراهية والتطرف؟ ومشروع القرار المقترح من شأنه أيضاً أن يقوض جهود السيد دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، الرامية إلى حل النزاع.

٥٣ - وأشار إلى أن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً لتناول الأكاذيب والأخطاء والمعلومات المضللة العديدة الواردة في مشروع القرار. غير أن الوفد السوري يعرب عن القلق بصفة خاصة أن مشروع القرار نسب زوراً بيانات معينة إلى المبعوث الخاص. وقبل إجراء التصويت، ينبغي أن يؤكد أمين اللجنة صحة المعلومات الواردة في الفقرة ١٩، وأن يبلغ اللجنة بزمان ومكان إدلاء المبعوث الخاص للبيانات المذكورة في تلك الفقرة.

٥٤ - وأردف قائلاً إن السلطات السورية، وفقاً لما ذكره مدير جهاز المخابرات الفرنسي، قدمت منذ عامين قائمة بأسماء إرهابيين فرنسيين يقاتلون في سورية إلى رئيس وزراء فرنسا، الذي تسبب رفضه بإصرار أن يجري تحريات عن الأشخاص المدرجة أسماؤهم في هذه القائمة أو أن يتعاون مع السلطات السورية، في حدوث هجمات باريس. وجار حالياً إرسال عشرات الآلاف من الإرهابيين الآخرين من الخليج العربي وأوروبا إلى سورية ليرتكبوا فظائع.

٥٥- وألقى أبياتاً مؤثرة من قصيدة، فذكَّر اللجنة أن أنظمة حاكمة معينة عقدت عهداً مع الشيطان وأن الوقت قد حان لأن تنصت الدول إلى ضمائرها وأن تضع حداً للبؤس الذي جلبته هذه الأنظمة على الشعوب في المنطقة.

٥٦ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مشروع القرار، إضافة إلى نهجه غير العادل المدفوع ببواعث سياسية إزاء قضايا حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، يتضمن أحكاماً مثيرة للقلق لم ترد قبلاً في أي قرار خاص بحقوق الإنسان. وهو سيتعارض، إذا اعتُمِد، مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٥٧ - واسترسل قائلاً إن مضمون الفقرة ١٤ غير مقبول بصفة خاصة، لأنه أدان قوتين تشكلان جزءاً من القوات المسلحة النظامية لجمهورية إيران الإسلامية التي نُشِرت في الجمهورية العربية السورية على أساس استشاري صِرْف بناءً على دعوة رسمية من حكومة الجمهورية العربية السورية، والتي تقاوم الهجمات الإرهابية الشرسة الجارية في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن الفقرة تنكر حق أي دولة عضو في إحلال السلام والنظام في إقليمها، بوسائل من بينها طلب المساعدة، وهي تتخذ موقفاً معادياً لا مبرر له إزاء الإجراءات التي يقوم بها الجيش النظامي التابع لدولة عضو ذات سيادة.

٥٨ - وأشار إلى أن الفقرتين ١٤ و١٦ مجتمعتان، تصِمان زوراً وتدينان الجهات الموجودة في الجمهورية العربية السورية بدعوة من الحكومة للمساعدة في كفاحها المشروع ضد تنظيم داعش وجبهة النصرة وتوابعهما. والاتهامات الموجهة في هاتين الفقرتين، بجانب كونها باطلة تماماً، لا علاقة لها بولاية اللجنة الثالثة، كما أنها لا تتفق مع عنوان مشروع القرار الذي يزعم أنه يتعامل مع حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. ويعد إدراجها في مشروع القرار بمثابة نوع من الانتقام من الذين ثبت حتى الوقت الراهن أنهم أنجع قوة في الميدان ضد الإرهاب والتطرف العنيف. فلولا نضالهم الصادق والحازم ضد الإرهاب، لأصبح جزء أكبر الشرق الأوسط خاضعاً لعلم داعش الأسود.

٥٩ - واستطرد بقوله إن أي أطراف لها برامج ضيقة الأفق يجب ألا يُسمَح لها أن تفعل ما يحلو لها، فإن اتهاماتها الباطلة وإداناتها المطلقة لن تؤدي إلا إلى تسميم بيئة التفاوض، مما قد يدمر احتمالات التوصل إلى مخرج من الجمود الحالي في الجمهورية العربية السورية.

٦٠ - السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): كرر تأكيد موقف وفده المبدئي المعارض لجميع القرارات المتعلقة ببلدان محددة التي تقدَّم للنظر فيها دون موافقة البلدان المعنية. ويجب أن تناقَش حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان وأن تتم تسويتها في جو من الحوار والتعاون الصادقين البناءين، مع احترام السيادة والسلامة والسلام والاستقرار في البلدان المعنية، والإسهام في عمل تحسينات حقيقية في تلك البلدان. والآلية الأفيد لمناقشة القضايا الخاصة بأي بلد بعينه هي الاستعراض الدوري الشامل. ولهذا السبب، سيصوت وفده ضد مشروع القرار.

٦١ - السيدة سميلا (نيجيريا): قالت إن القرارات الخاصة ببلدان محددة ينبغي ألا يُلجأ إليها كوسيلة للعقاب أو

لتسجيل نقاط سياسية. وينبغي أن تطبَّق كتدابير إصلاحية، وأن يُحتَج بها وأن تطبَّق بشكل مقتصد، على أساس كل حالة على حدة، ويجب أن تحترم تماماً استقلال البلدان المعنية وسيادتها وسلامتها. وبالقدر الممكن عملياً، ينبغي أن تكون أيضاً محددة زمنياً وأن تتضمن مواعيد نهائية.

٦٢ - وأضافت قائلة إن في حالة الجمهورية العربية السورية حيث يوجد طرفان أو أكثر مشتركين بوضوح في النزاع، يجد وفدها صعوبة في مسألة الاستفراد بطرف واحد فقط وإدانته ومساءلته. فيجب أن يتحمل جميع الأطراف المسؤولية عن أفعاله. غير أن الصياغة الحالية لمشروع القرار قد تساند طرفاً من أطراف النزاع وتصيِّر الآخر متعنتاً، مما يجعل تحقيق السلام أمراً بعيد المنال.

٦٣ - ومضت تقول إن النجاح لن يُكتَب إلا لحل سياسي دائم بقيادة الشعب السوري، بدون أي ضغط وتدخل خارجيين. ويدعو وفدها جميع أطراف النزاع السوري إلى إلقاء السلاح والسعي إلى إيجاد تسوية سلمية وعادلة لخلافاتهم بهدف التوصل إلى سلام دائم وإعفاء بلدهم من المزيد من إراقة الدماء والبؤس والدمار.

٦٤ - السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يؤيد بقوة مشروع القرار ويدعو جميع الوفود إلى التصويت تأييداً له. وكما هو موثق في التقارير العديدة التي أصدرتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، يرتكب نظام الأسد والميليشيات المرتبطة به وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) انتهاكات وتجاوزات مستمرة واسعة النطاق يجب أن تدان بقوة وأن يخضع مرتكبوها للمساءلة. وتكرر الولايات المتحدة الإدانة القوية التي أعرب عنها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية في ما يتعلق بالقصف المدمر الذي يشنه نظام الأسد في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. ويجب أن يؤيد المجتمع الدولي بشكل جماعي ضحايا نظام الأسد، الذين يتعرضون في كثير من الأحيان للاحتجاز التعسفي وللتعذيب والعنف الجنسي ولظروف غير إنسانية، ويُحرَمون من المحاكمات العادلة، ويُعدَمون ويختفون اختفاءً قسرياً.

٦٥ - وقالت إن الولايات المتحدة تكرر دعوتها إلى الوقف الفوري لجميع الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة الانتهاكات الصارخة المتفشية المستمرة التي يرتكبها نظام الأسد. وهي تحث على تقديم الدعم المستمر لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى تشجيع التوصل إلى مرحلة انتقالية سياسية تفضي إلى مستقبل يلبي تطلعات الشعب السوري في السلام والحرية والكرامة. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي معاً لوضع حد للفظائع، ولوضع حجر الأساس للعدالة وبناء السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية.

٦٦ - السيد شفيق (تركيا): قال إن الأزمة في سورية، التي بدأت بالقمع العنيف من جانب النظام السوري للتطلعات الديمقراطية والمطالب المشروعة للشعب السوري، مازالت تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين. فحقوق الإنسان للشعب السوري تُنتَهَك بحدة وبمنأى عن العقاب بشكل متزايد، ومشروع القرار، وإن لم يستطع في حد ذاته أن يخفف المعاناة الهائلة للشعب السوري، يبعث رسالة قوية أن المجتمع الدولي يرفض أن يبقى صامتاً في وجه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الجارية في سورية، وأنه سيحاسب الجناة.

٦٧ - وأضاف قائلاً إن الوفد التركي، الصامد في دعمه للشعب السوري، يحث جميع الوفود على التصويت لصالح مشروع القرار. ورفض رفضاً قاطعاً المزاعم عديمة الأساس الموجهة ضد بلده من ممثل سورية، فأكد أن تركيا ستواصل

العمل مع جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، بطريقة شفافة لتقديم المساعدة إلى السوريين.

٦٨ - السيدة آل ثاني (قطر): قالت إن تداعيات الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتدهورتين في الجمهورية العربية السورية محسوسة في جميع أنحاء المنطقة. ولذلك يتعين على الجمعية العامة أن تعتمد قراراً آخر بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب السوري.

٦٩- واسترسلت قائلة إن مشروع القرار المعروض على اللجنة متوازن وموضوعي ومرتكز على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهو يشير إلى جميع الأطراف التي ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان في سورية، إلا أنه يشدد على أن غالبية تلك الانتهاكات ارتكبها النظام السوري.

٧٠ - ومضت بقولها إن مشروع القرار يبرز أثر العنف على النساء والأطفال، ويدعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، فهو يدين الجماعات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العاملين في سورية ويدعو إلى انسحابهم فوراً.

٧١ - وقالت إنه يتناول أيضاً أزمة اللاجئين السوريين، ويؤكد من جديد ضرورة التوصل إلى حل سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، ويشدد على الدور الهام الذي يجب أن يُسمَح للمرأة السورية أن تؤديه في مستقبل البلد.

٧٢ - وأكدت أن التصويت تأييداً لمشروع القرار سيبعث برسالة واضحة إلى مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في سورية أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع أفعالهم.

٧٣ - السيد خان (أمين اللجنة): رداً على السؤال الذي طرحه قبلاً ممثل الجمهورية العربية السورية، فقال إن الأمانة العامة ليست في وضع يمكنها أن تؤكد أو أن تنفي أن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية أدلى ببيانات تفيد بالمعلومات الواردة في الفقرة ١٩ من مشروع القرار، ولا يمكنها أن تقدم تفاصيل عن زمان ومكان الإدلاء بتلك البيانات. غير أنه أشار إلى أن مشروع القرار لم يورِد أي مراجع للبيانات المنسوبة إلى المبعوث الخاص، مما يوحي بأن تلك البيانات أُدلي بها في إطار غير رسمي وليس في جلسة رسمية من قبيل جلسة لمجلس الأمن أو الجمعية العامة.

٧٤ - السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): قال إن السيد دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، أدلى بالتعليقات محل النقاش في بيان صحفي ألقاه في جنيف، سويسرا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥. وبدلاً من معالجة المسائل المثارة في مشروع القرار، قام مندوب الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، بتوجيه ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد المملكة العربية السعودية وبلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن أبيات الشعر التي ألقاها غير ملائمة بالمرة وهي تعطي لمحة واضحة عن طبيعة شخصيته.

٧٥ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن أبيات الشعر التي تلاها قبلاً كتبها شاعر سعودي. وقد كشف رد الفعل السلبي لممثل المملكة العربية السعودية تجاه هذه القصيدة عن طابعه الحقيقي.

٧٦ - ومضى يقول إن الوفد السوري، في ما يتعلق بالفقرة ١٩ من مشروع القرار، على علم تام بالكلمات التي تكلم بها السيد دي ميستورا في جنيف في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي لم تُجسَّد بشكل دقيق في تلك الفقرة، ومن الأمور ذات الدلالة بحق أن الأمانة العامة غير قادرة على التحقق من صحتها. والفقرة ١٩ تشوه ولاية المبعوث الخاص، الذي يبذل جهوداً تقدرها الحكومة السورية بعمق، كما أنها تسيء إليه هو شخصياً. وينبغي أن ترفض الدول الأعضاء اعتماد

أي مشروع قرار يورد بيانات بها تلاعب منسوبة زوراً إلى المبعوث الخاص.

٧٧ - وقال إن الجمهورية العربية السورية يساورها القلق الشديد إزاء مشروع القرار ككل، وهي تدرك تمام الإدراك الدوافع الحقيقية لمقدميه، الذين لا يهمهم التخفيف من محنة الشعب السوري ولا يرغبون في رؤية الأزمة السورية تُحَل. وبدلاً من ذلك، فإن أيدي مقدمي مشروع القرار، بتشجيعهم الإرهابيين من جميع أنحاء العالم على القدوم إلى سورية لارتكاب الفظائع، ملطخة بالدم السوري. ويسعى كل من تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية إلى تحقيق أهدافه السياسية الرخيصة وإلى تقويض ولاية السيد دي ميستورا.

٧٨- وحث جميع الدول الأعضاء بقوة على التصويت ضد مشروع القرار. وقال إن الدول التي لا تستطيع أن تفعل ذلك بسبب ابتزازها مالياً من قِبَل النظامين القَطرَي والسعودي وبعض البلدان ذات النفوذ، ينبغي أن تمتنع عن التصويت أو أن تغادر القاعة قبل التصويت. ويجب أن تُفضَح الأهداف الحقيقية والنوايا الفعلية لمقدمي مشروع القرار.

٧٩ - الرئيس: قال إن طلباً قُدِّم لإجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/70/L.47.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

٨٠ - السيد بصديق (الجزائر): قال إن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن يتعامل معها مجلس حقوق الإنسان، الذي أنشئ لتجنب التسييس والانتقائية في قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. ويجب أن تعالَج شواغل حقوق الإنسان بطريقة شفافة ومنصفة ومن خلال الحوار البناء. ويتسبب عرض قضايا حقوق الإنسان التي تخص بلداناً محددة على الجمعية العامة في تقويض روح ومقاصد ذلك المجلس.

٨١ - وأردف قائلاً إن الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً، في أنحاء من بينها تركيا وفرنسا ولبنان ونيجيريا، تؤكد الحاجة إلى تضافر الجهود الدولية لمكافحة أعمال الإرهاب، وهي أفظع انتهاكات حقوق الإنسان. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان تقع على عاتق السلطات المركزية للدول، يجب على المجتمع الدولي أن يشجع جميع الخطوات المتخذة لوضع حد للمأساة في سورية، بما يشمل تدابير بناء الثقة التي تدعم العملية السياسية.

٨٢ - وأضاف قوله إن مشروع القرار المتعلق بالجمهورية العربية السورية، كما هو الحال مع سائر قرارات حقوق الإنسان المتعلقة ببلدان محددة، سيأتي بنتائج عكسية، ولذلك سيضطر الوفد الجزائري إلى التصويت ضده.

٨٣ - السيدة مورينو غيرا (كوبا): قالت إن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار، بالنظر إلى طابعه العقابي وعدم احترامه لمصالح ومواقف البلد المعني. ويجب على المجتمع الدولي أن ينحي جانباً البرامج التدخلية والدعوات الموجهة لتغيير النظام الحاكم، وأن يبحث عن حلول سياسية تراعي مصالح الشعب السوري وتطلعاته، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بقرارات تحاول النيل من سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

٨٤ - وذكرت أن وفدها يؤيد إيجاد حل سلمي للأزمة يتوصَّل إليه بالتفاوض، وهو يحث اللجنة الثالثة على المساهمة في ذلك الجهد، ليس عن طريق الإدانة والمطالب التدخلية، وإنما بتعزيز التعاون في احترام تام لسيادة الدولة السورية. ولتحقيق النجاح، يجب على المجتمع الدولي بصورة قاطعة أن يتخلى عن جميع الممارسات الانتقائية المدفوعة ببواعث

سياسية، من قبيل مشروع القرار الحالي، الذي لا يتسبب إلا في تأخير التوصل إلى حل دون مبرر.

٨٥ - السيدة بلسكايا (بيلاروس): كررت تأكيد موقف وفدها المبدئي المعارض لاعتماد قرارات خاصة ببلدان محددة، التي تُستَخدم للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة ولممارسة الضغط على الحكومات. ومشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية يقوض مبادئ أساسية من قبيل احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ وعلاوة على ذلك، فهو لا يمارس ضغطاً إلا على طرف واحد من أطراف النزاع الدموي الذي طال أمده.

٨٦- واستطردت تقول إن تسوية النزاع وحدها ستعزز الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، في حين أن النزاع الدائر يؤجج بيئة التطرف ويغذي نمو الإرهاب. وفي هذا السياق، فإن القرار المتعلق ببلد محدد المعروض على اللجنة يشجع أكثر على اتباع منطق الصدام بوصفه أحد ضرورات سياسات حقوق الإنسان. ولا تستطيع بيلاروس أن تؤيد مثل هذا الإجراء وستصوت ضد مشروع القرار.

٨٧- أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/70/L.47.

المؤيدون:

أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصومال، وعمان، وغابون، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والصين، وفترويلا (جمهورية — البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وأرمينيا، وإريتريا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتونغا، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزامبيا، وسانت لوسيا، وسنغافورة، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، وطاجيكستان، والعراق، وغانا، وغيانا، وغينيا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكينيا، ولبنان، وليسوتو، ومالي، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والهند، واليونان.

٨٨ - اعتُمِد مشروع القرار A/C.3/70/L.47 بأغلبية ١١٥ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً وامتناع ٥١ عضواً عن التصويت.

٨٩ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مشروع القرار يسيء إلى اللجنة الثالثة، وهو يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ولا يفعل شيئاً إلا مكافأة التطرف والإرهاب العنيفين. ومن الأمور ذات الدلالة أن الإشارة الوحيدة إلى الإيديولوجيات المتطرفة العنيفة، التي كانت مدرجة في قرار العام الماضي، أُزيلت من مشروع القرار الحالي. وبدلاً من ذلك، أدرجت قائمة بالقوى التي دأبت تكافح الإرهاب والتطرف بحزم.

٩٠ - وأضاف قائلاً إن ما يعد مستغرباً أن عدداً من البلدان في الغرب التي تعظ الآخرين عن حقوق الإنسان، تحيزت لبلدان أقل ما يقال عنها إنها ما فتئت تصدِّر التعصب إلى أنحاء كثيرة من العالم، ناهيك عما فعلته بالشعوب داخل حدودها. ومن المؤسف جداً أن الضعف الهيكلي لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يهيئ الفرصة لتلك البلدان أن تستغل النظام وتمكِّن إصدار مثل هذه القرارات. ومن المؤسف بصفة خاصة أن مشروع القرار يغرس خصومة في معسكر مكافحة الإرهاب، في أعقاب الطفرة الأخيرة في الهجمات الإرهابية الوحشية التي وقعت في فرنسا ولبنان ومصر والعراق وتركيا، والتي كان ينبغي أن توحد صفوف المجتمع الدولي في جبهة متحدة ضد الإرهاب.

٩١ - السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل): قال إن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لا حل له سوى التوصل إلى تسوية سياسية. وقد آن الأوان لجميع أطراف النزاع ومؤيديهم أن يعترفوا بأن الإصرار على حل عسكري من شأنه أن يتسبب في مزيد من المعاناة للشعب السوري وأن يزيد من انعدام الأمن السياسي وعدم الاستقرار في المنطقة. وتحث البرازيل جميع الأطراف على منع تزايد عسكرة النزاع والمشاركة الكاملة في المفاوضات الجارية بروح الاستعداد لقبول حلول توافقية دون شروط مسبقة.

٩٢ - وأردف يقول إن البرازيل تثني على مقدمي مشروع القرار، رغم أن بعض العبارات ليست في محلها في مشروع قرار يتعلق بحقوق الإنسان، لتناوله حالة اللاجئين من الجمهورية العربية السورية. ويدعو وفده جميع الدول إلى تيسير الوصول القانوني والآمن للأشخاص المتضررين من النزاع السوري، وإلى تزويدهم بالحماية التي يستحقونها، مع الاحترام الكامل والحماية لحقوق الإنسان التي لهم. وتلتزم البرازيل التزاماً كاملاً بأداء دورها في التخفيف من محنة اللاجئين السوريين.

٩٣ - واستطرد يقول إن البرازيل مازالت تشعر بالقلق، رغم أن بعض التحسينات الهامة أُدخِلَت على النص، إزاء طابعه غير المتوازن ونهجه المبسط بشكل مفرط إزاء جوانب حاسمة الأهمية في النزاع. فمشروع القرار مازال لم يتناول كما يجب مسؤولية عدة جماعات معارضة مسلحة، من بينها تنظيم داعش وجبهة النصرة، عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الجمهورية العربية السورية. ويجب أن تظل الأمم المتحدة محايدة وألا تتغاضى أبداً عن انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٩٤- وفي ما يتعلق باستخدام مواد كيميائية سمية كأسلحة، قال إن مجلس الأمن أنشأ آلية تحقيق مشتركة لتحديد أي من أطراف النزاع مسؤول عن استخدامها. ولا يمكن الحكم مسبقاً على ما سيتوصل إليه من نتائج دون تقويض مصداقية العملية.

٩٥ - وأعرب أيضاً عن رغبته في التأكيد مجدداً على أن تقرير "قيصر" تنقصه الشرعية اللازمة لذكره في أي مقرر من مقررات الأمم المتحدة.

٩٦ - وذكر أن البرازيل تعيد تأكيد التزامها بدعم جميع الجهود الرامية إلى بلوغ حل سياسي للنزاع السوري من خلال مفاوضات تتسم بالشفافية والشمولية واللاطائفية. ويجب أن يسهم المجتمع الدولي في عملية سلام يقودها السوريون لتوجيه البلد إلى طريق التنمية الاجتماعية والسلام.

٩٧ - السيد موريخون بازمينيو (إكوادور): قال إن وفده يساوره القلق من التدهور الذي شهدته مؤخراً حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وهو يدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وينبغي ألا يتاح الإفلات من العقاب للمسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف أو توريد الأسلحة لأطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات الإرهابية المنظمة. ويعرب وفده عن التضامن مع الشعب السوري. وقد ذُكِرَت إشارات إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن هذه السياسة لا تؤدي إلا إلى تفاقم العنف وإضعاف الدولة السورية وتعزيز المنظمات الإرهابية. ومشروع القرار لا يعتبر جميع الأطراف مسؤولة عن الأزمة بقدر كاف ولن يساعد على التوصل إلى حل سلمي بمشاركة جميع السوريين ومع الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها. وينبغي أن يتولى مجلس حقوق الإنسان معالجة مسائل حقوق الإنسان. ولا تؤدي ممارسة عرض مشاريع قرارات من هذا القبيل على اللجنة الثالثة إلا إلى تسييس المسألة، ولا تساعد ضحايا العنف المسلح في سورية. ولهذا السبب، صوتت إكوادور ضد مشروع القرار.

٩٨ - السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): كرر تأكيد موقف وفده المبدئي بشأن القرارات المتعلقة ببلدان محددة والمقررين الخاصين وسائر آليات حقوق الإنسان المخصصة لبلدان بعينها. فجمهورية فنزويلا البوليفارية ترفض الطابع الانتقائي المدفوع ببواعث سياسية لهذه الآليات، التي تشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية اللازمة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. ويعد التعاون والحوار من المبادئ الأساسية اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال. ولهذا السبب، يؤيد وفده النداءات المستمرة التي توجهها حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذه المسألة. وتحث فنزويلا المجتمع الدولي مرة أخرى على مواصلة التقدم الذي أحرزه مجلس حقوق الإنسان، وعلى إيلاء الأولوية لعملية الاستعراض الدوري الشامل، والأخذ بنهج تعاوني إزاء مسألة حقوق الإنسان. ودعا إلى وضع حد للاعتماد الانتقائي لقرارات خاصة ببلدان محددة، الأمر الذي يُضعِف الولاية المسندة إلى مجلس حقوق الإنسان.

٩٩ - السيد سلام (لبنان): قال إن بلده دأب بانتظام، حفاظاً على سلامته واستقراره، على اتخاذ موقف محايد في ما يتعلق بالأزمة الجارية في سورية، وامتنع عن التصويت على جميع مشاريع القرارات المتعلقة بهذه الأزمة التي قُدِّمَت إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لاعتمادها. غير أنه أكد أن بلده مازال، رغم امتناعه عن التصويت على مشروع القرار الحالي، يؤيد جميع الجهود الرامية إلى إنهاء العنف في سورية والتوصل إلى حل سياسي للأزمة الحالية، وتلبية احتياجات جميع الذين تسببت في تشريدهم، وتقديم الدعم إلى الدول المضيفة للاجئين السوريين. وقال إن حزب الله، الذي أشير إليه في مشروع القرار، حزب سياسي لبناني يشارك في برلمان بلده وحكومته. وأكد من جديد موقف بلده المبدئي القائل بوجوب التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي، وشدد على الدور الرئيسي الذي يؤديه حزب الله في الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي.

١٠٠ - السيد ماراني (الأرجنتين): قال إن وفده صوَّت بالتأييد لمشروع القرار لأن بلده يولي الأولوية للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الضحايا. ويجب على جميع الأطراف أن تضع حداً للعنف ولانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١٠١ - وأردف قائلاً إن الأرجنتين ترفض بقوة أعمال الإرهاب المؤذية الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش وتوابعه، الأمر الذي لا يهدد الحياة والكرامة الإنسانية فحسب، ولكن يهدد أيضاً سلامة الدول المتضررة وسيادتها. وتؤيد الأرجنتين سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وهي تدعو جميع الدول إلى الامتناع عن التدخل عن طريق وسائل سياسية أو اقتصادية أو عسكرية بتوريد أسلحة أو ذخائر أو تمويل إلى الأطراف. وما فتئت الأرجنتين تدعو مراراً وتكراراً إلى وضع حد لتقديم المعدات العسكرية إلى أطراف النزاع، وهي تحذر مرة أخرى من أخطار إنشاء وتمكين ما يصبح جماعات إرهابية مستقبلاً على غرار تنظيم داعش.

١٠٢ - وأكد أن استخدام أي جهة فاعلة الأسلحةَ الكيميائية، أياً كانت الظروف، أمر مستنكر ومنافٍ لقواعد ومعايير المجتمع الدولي ولذلك أيدت الأرجنتين إجراء تحقيقات سريعة ومستقلة وموضوعية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

١٠٣ - وأشار إلى وجوب احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تمشياً مع المبدأ الأساسي لاحترام سيادة الدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. والسبيل الوحيد لإنهاء النزاع الدائر في سورية هو الحوار والتفاوض والتسوية السلمية عن طريق إبرام اتفاقات موضوعية.

١٠٤ - السيد ليانغ هنغ (الصين): قال إن موقف الصين الثابت هو أن أي خلافات في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تعالج من خلال التعاون والحوار البناءين على قدم المساواة وعلى أساس الاحترام المتبادل. وتعارض الصين تسييس واستغلال مسألة حقوق الإنسان للضغط على بلدان أخرى، وهي ضد قرارات حقوق الإنسان الخاصة ببلدان محددة، مما حدا بوفده أن يصوت ضد مشروع القرار.

١٠٥ - السيد لاوبر (سويسرا): تكلم باسم ليختنشتاين وآيسلندا وسويسرا، فقال إن بلدانهم ملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان الآخذة في التدهور في الجمهورية العربية السورية. وللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان دور هام في هذا الصدد، ولذلك صوتت بلدانهم لصالح مشروع القرار. غير أن الجمعية العامة تستطيع، بل ينبغي أن تفعل المزيد لمعالجة الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في سورية.

١٠٦ - واسترسل قائلاً إن الجوانب السياسية للأزمة رغم أن لها تأثيراً مباشراً على حالة حقوق الإنسان، فإن هذه الجوانب ينبغي ألا تحتل مركز الصدارة في الوقت الذي تتواصل فيه هجمات منهجية ضد السكان المدنيين بلا هوادة، وتتفشى فيه ثقافة الإفلات من العقاب، إلى حد ما بسبب تراخي المجتمع الدولي عن التصرف. وثمة خطر من أن يتسبب هذا النهج في إضعاف رسالة حقوق الإنسان المبعوثة إلى أطراف النزاع، نتيجة الإحباط الناشئ من عجز مجلس الأمن عن إحراز أي تقدم سياسياً.

١٠٧ - ومضى يقول إن ما يؤسف له أن عدداً من المقترحات التي طُرِحَت لزيادة التركيز على حقوق الإنسان في مشروع القرار، لم يؤخذ بها. وفي المستقبل، ينبغي تعزيز عملية المشاورات لإعطاء الوقت الكافي لبحث جميع الاقتراحات المقدمة من جميع مقدمي مشروع القرار، بحثاً كاملاً.

١٠٨ - وأخيراً، قال إن الصياغة في الفقرة ٢٢ من المنطوق كان يمكن تبسيطها وتعزيزها لتوضح الحاجة ليس إلى تعزيز المساءلة فحسب، ولكن أيضاً إلى محاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكان يمكن أيضاً أن تُوَاءَم الصياغة المتعلقة بتجنيد واستخدام الأطفال في النزاع مع أفضل الممارسات.

١٠٩ - السيدة موزولينا (الاتحاد الروسي): قالت إن مشروع القرار ما هو إلا محاولة أخرى لتحويل اللجنة الثالثة إلى هيئة تبصم على قرارات مسيسة مخصصة لبلدان بعينها بهدف ممارسة الضغط على حكومة دولة من الدول الأعضاء. وهذا نهج غير مقبول للاتحاد الروسي من حيث المبدأ.

١١٠ - وذكرت أن مشروع القرار يجلب للأسف جواً من الصدام وعدم الثقة إلى الجمعية العامة في وقت يتعين فيه على المجتمع الدولي على سبيل الأهمية البالغة أن يوحد جهوده لمكافحة الإرهاب الدولي. وبوضع اللوم عن كل ما يحدث في الجمهورية العربية السورية على حكومتها، تصبح أغراض مشروع القرار في تعارض مع هدف التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة. ومع كل الاتهامات العقيمة الموجهة ضد السلطات السورية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، لم يرد ذكر للجرائم الكثيرة التي ارتكبتها جماعات مسلحة مختلفة مناهضة للحكومة. ولذلك صوت الاتحاد الروسي ضد مشروع القرار.

١١١ - السيدة فرايلا (اليونان): قالت إن اليونان تدرك تمام الإدراك خطورة حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، والحاجة الماسة إلى التوصل إلى حل سياسي، وبالتالي فهي تؤيد مشروع القرار. غير أن وفدها لم يمكنه الموافقة على إدراج سرايا القدس وفيلق الحرس الثوري الإسلامي في الفقرة ١٤، ولذلك امتنع عن التصويت.

١١٢ - السيدة بريتشارد (كندا): قالت إن كندا تفهم أن القصد من الفقرة السابعة من الديباجة هو الإعراب عن السخط العالمي على الانتهاكات والتجاوزات المنهجية الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يساء تفسير الصياغة المتعلقة بغاز الكلور أنها توحي بأن استخدام غاز الكلور بشكل عشوائي هو ما جعله غير قانوني بموجب القانون الدولي الإنساني؛ فإن استخدام غاز الكلور في جميع الظروف هو الذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، بصرف النظر عن استخدامه بشكل عشوائي.

١١٣ - السيدة لوكاس (لكسمبرغ): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر جهة مانحة، أبدى استعداده والتزامه بالقيام بكل ما في وسعه للتخفيف من الآثار الإنسانية للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وقد اتسمت المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية

السورية بتصعيد عسكري يهدد بإطالة أمد النزاع، وتقويض العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، وتفاقم الحالة الإنسانية، وزيادة التطرف. ولا سبيل سوى الشروع بعملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى مرحلة انتقالية سلمية شاملة للجميع، استناداً إلى مبادئ بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، من أجل إعادة الاستقرار، وتمكين توطيد السلام والمصالحة، وتهيئة البيئة اللازمة لتحقيق الكفاءة في جهود مكافحة الإرهاب، والمحافظة على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ولا يمكن أن يتحقق سلام دائم في ظل القيادة الحالية، وإلى أن يُبَت في المظالم والتطلعات المشروعة لجميع عناصر المجتمع السوري. ويعكف الاتحاد الأوروبي بنشاط على دعم الالتزامات التي تعهد بها الفريق الدولي لدعم سورية في فيينا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بهدف الشروع في عملية سياسية داخلية في سورية وتحقيق وقف إطلاق النار في أنحاء البلد.

١١٤- وفي ما يتعلق بالإشارة إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمنظمات الأجنبية والقوات الأجنبية التي تقاتل باسم النظام السوري في الفقرة ١٤، قالت إن من المهم التأكد أن تظل القرارات المتعلقة بشواغل حقوق الإنسان موضوعية وغير مسيسة صراحة.

١١٥ - السيد سايتو (اليابان): قال إن اليابان تتفق مع فحوى مشروع القرار وقد دأبت على تقديم مثل هذه القرارات المعروضة على اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان. ولدى القيام بذلك، فإنها تأخذ في الاعتبار ما إذا كان مشروع القرار يجسد بدقة حالة حقوق الإنسان المزرية في البلد، فضلاً عن سياستها الخارجية بشأن الجمهورية العربية السورية. ولئن كانت اليابان تشعر بعدم الارتياح للإشارة إلى سرايا القدس وفيلق الحرس الثوري الإسلامي، فقد ظلت على تأييدها لمشروع القرار لتبقي على الرسالة العامة دون مساس. وتأمل اليابان بصدق أن تستجيب جميع الجهات الفاعلة المعنية في الجمهورية العربية السورية للرسالة وأن تعمل على تحسين الحالة.

١١٦ - السيدة كاساس (هنغاريا): قالت إن هنغاريا تكرر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وهي تدين بشدة الهجمات العشوائية والفظائع والقتل الجماعي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وتدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١١٧ -وأضافت قائلة إن هنغاريا، إذ تشدد على شواغلها بشأن الفقرتين ١٤ و١٦ من مشروع القرار، اللتين تشيران إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمنظمات الأجنبية والقوات الأجنبية التي تقاتل باسم النظام السوري، ترى أن القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان ينبغي أن تتجنب التسييس. وهي تعرب عن أسفها إزاء الافتقار إلى المشاورات الشفافة بشأن مشروع القرار مما حال دون تجسيد شواغل قيِّمة للدول في النص النهائي. وهي تأمل أن تُتَجنَّب مستقبلاً أي قضايا خلافية غير ضرورية من هذا القبيل.

١١٨ - السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أعرب عن تقديره للوفود التي صوتت لصالح مشروع القرار وأكد للدول أن آراءها ستؤخذ في الاعتبار. وأعرب عن أمله الصادق ألا تحتاج اللجنة مستقبلاً إلى اعتماد مشاريع قرارات مماثلة بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.